

## أهم النقاط للمناقشة خلال عشاء عمل وزير المالية ( ٢ نوفمبر ٢٠٢١ )

### أولاً : قطاع الجمارك

- قلة الموارد البشرية المتخصصة بالعاملين بمصلحة الجمارك مما يؤدي إلى التباطؤ في انجاز العمل بالمصلحة بالرغم من تطبيق النظم المميكنة ، لذا نطالب بإعادة النظر في توزيع العمالة و الموارد البشرية بالمصلحة أو إستقدام عدد من موظفي الجهاز الحكومي بعد تدريبهم وتأهيلهم (على أن يتم الاختيار وفقاً للموقع الجغرافي لنقاط الجمرك وسكن العاملين والكفاءة ضمناً لأفضل النتائج المرجوة).
- وجود تضارب في تسجيل البيانات عند تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات في حالة التسجيل لشركتين لنفس المالك، حيث يتم رفض التسجيل للشركة الثانية على الموقع الإلكتروني، إضافة إلى صعوبة إجراء تفويض لممثلي الشركة للتسجيل.
- إلزام الشركات بتسجيل اسم الشركة في المنظومة باللغة العربية فقط، مما يخلق صعوبة في التعامل مع المورد الخارجي، فالمطلوب اضافة الاسم باللغة الإنجليزية أيضاً .
- نطالب بإعادة النظر في تغليظ العقوبات حيث أن مبالغها كبيرة جداً وذلك ابتداءً من فرضها على ربان السفن وصولاً للمستثمر، نظراً لأنه في اغلب الأوقات يكون الخطأ من قبل موظف او غير مقصود، وبالتالي هناك صعوبة في تطبيق مثل هذه العقوبات المبالغ فيها .
- ضرورة ضمان فهم ودراية المسؤولين عن تطبيق التعريفات بكافة الأصناف المختلفة التي تعرض عليهم، بحيث يتم تطبيق التعريفات بشكل صحيح وفقاً للأنواع والأصناف الواردة أو تحويلها للجهة المعنية بشكل صحيح.
- ضرورة وضع آلية محددة ومعلنة أو ترحيل شحنات محددة مثل أغلفة الأغذية للعرض على هيئات ومصالح أخرى ( مثل هيئة سلامة الغذاء ، او هيئة التنمية الصناعية وغيرهم )، لضمان عرض الأصناف على الهيئات المختصة بها.
- قطع غيار السفن التي يتم شحنها بالبحر
- بالإشارة الي كتاباتنا السابقة لسيادتكم موضحين صعوبة قيد هذه الشحنات علي المنظومة لاختلاف طبيعتها حيث أن المصدر : الراسل ليس تاجر وانما اما مالك سفينه أو حوض عائم او مركز تصنيع قطع غيار المستورد: المستلم أو المستفيد هي السفينة التي لا تعمل بالمياه الإقليمية وعنوان الوكيل الملاحي لا يتعدى ممثل للمالك يقوم بإنهاء الإجراءات الجمركية فقط
- لذلك : نرجو من سيادتكم حسم هذا النوع من الشحنات بإعفاؤها من الحصول علي ACID قبل الشحن
- المنشورات الجمركية والنشرات الدورية
- بمناسبة صدور قانون الجمارك الجديد رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ واللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بالقرار رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١، تعدد المنشورات التي صدرت بعد صدور اللائحة التنفيذية وكذلك الكتابات الدورية
- نقدم لسيادتكم برجاء التفضل برفع كاه المنشورات الجمركية بتسلسل أرقامها وكذلك الكتابات الدورية علي صفحة مصلحة الجمارك بالانترنت حتي يتسنى لجمهور المتعاملين مراجعتها والتعامل بموجبها
- الفاعل الاقتصادي والبند الجمركي

## ثانياً: المالية والضرائب:

### أهم الإيجابيات التي يشهدها النظام المالي وخاصة الضريبي في مصر

- تشهد منظومة الإدارة الضريبية "ثورة تطوير" تقود إلى توسيع القاعدة الضريبية، وإرساء دعائم العدالة الضريبية، وحصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، على النحو الذي سوف يسهم في زيادة الإيرادات الضريبية وكذلك ارتقاء ترتيب مصر في المؤشرات الدولية. وذلك كما هي واضح في كل من :
  - تطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالضرائب، وميكنة إجراءات السداد والتحويل، وتطبيق التحول الرقمي من خلال الإقرارات الضريبية الإلكترونية، وتطوير البنية التحتية ومقار مصلحة الضرائب، وتنمية قدرات العنصر البشري، مما يسهم في تعزيز مبدأ الحوكمة وحسن إدارة موارد الدولة على نحو يعكس على جدارة آليات تحصيل الإيرادات الضريبية.
  - كما أن منظومة الفاتورة الاليكترونية تساعد في رفع كفاءة المنظومة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي، وتحصيل حق الدولة لمصلحة الاقتصاد القومي، وتعظيم الإيرادات العامة وسد عجز الموازنة وخفض حجم الدين، وزيادة أوجه الإنفاق على الصحة والتعليم والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم.
  - كذلك الاستجابة الي مجتمع الاعمال بشأن وضع اسس تحاسب ضريبي مبسطة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
  - كذلك المشروع القومي لتطوير منظومة الإدارة الجمركية، التي تستهدف التوسع في الإفراج الجمركي المسبق وميكنة كافة الاجراءات الضريبية.

### أهم التعديلات المطلوبة بالمنظومة الالكترونية للضرائب

- اعطاء الحق للممول في تقديم اقرار معدل للإقرار الربع سنوي لضريبة كسب العمل وكذلك تقديم تسوية سنوية معدلة ( وذلك في حالة وجود خطأ).
- معالجة موضوع الخصوصية والسرية بشأن تسويات كسب العمل المقدمة في منظومة الضرائب الخاصة بكبار الممولين والمهنيين ، حيث من يقوم بتقديم الاقرارات الاخري لدية الحق في الاطلاع علي تسويات كسب العمل ، بعكس ما هو معمول به بمنظومة الاقرارات الضريبي لباقي الممولين بالمصلحة.
- وجود مشكلات بالمنظومة الضريبية في عدم الاحتفاظ بالتسويات الضريبية المقدمة من الممول مع عدم وجود اي سند من الممولين من تقديم التسوية من عدمه.
- عدم وجود عرض لتسوية ضريبة كسب العمل المقدمة من الممول.
- عدم ارسال اي مصادقة من منظومة الضرائب الي البريد الإلكتروني للممول يفيد تقديم الممول للاقرارات الضريبية في الموعد وذلك بشأن منظومة الضرائب الخاصة بكبار الممولين والمهنيين.

## أهم المقترحات بشأن التعديلات التشريعية

- يعد من التكاليف واجبة الخصم المساهمة التكافلية التي تستحق علي الشركة طبقاً لأحكام قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨. مع تخفيض النسبة المنصوص عليها بالقانون مع وجود حد اقصي.
- يعد من التكاليف واجبة الخصم التبرعات النقدية والعينية المدفوعة للحكومة و كذلك للجمعيات والمؤسسات الاهلية المصرية المشهرة ( في حدود ١٠٪ من الربح) علي أن تكون التبرعات العينية مدعمة فواتير ضريبية توضح قيمتها ( في حالة الشراء للتبرع بها) او تكون في حدود السعر السائد في السوق أو سعر بيع المثل.
- إلغاء فوائد وغرامات التأخير التراكمية على الضرائب المحتسبة عن فترات سابقة ولم تسدد بعد من قبل الممول .
- اعتماد الخسائر المرحلة التي ادرجت ضمن الاقرارات الضريبية التي لم تدخل ضمن العينة حيث أن الاقرار يعد ربط ذاتي وافقت عليه مصلحة الضرائب طالما لم تقم بالفحص الضريبي للشركة.
- توزيعات الأرباح: عدم تكرار خضوع الأرباح الموزعة من شركات مقيمة في مصر إلى الشركات الأخرى المقيمة في مصر للضريبة، وتشجيع إقامة الشركات القابضة في مصر، وتشجيع الشركات الأجنبية على إقامة شركات قابضة مصرية لشركات مصرية أخرى. كذلك اعادة نص المادة بأن التوزيعات للمساهمين تخضع بنسبة ٥٪ اذا زادت نسبة المساهمة عن ٢٥٪ .
- العمل علي وضع أسس جديدة للتقاضي الضريبي وانشاء محاكم ضريبية متخصصة وذلك للعمل علي سرعة انتهاء المنازعات الضريبية مما يعود بالنفع علي الخزنة العامة وكذلك تدعيم الثقة للممول وكذلك تشجيع الاستثمار.
- استمرار إقرار المواد بشأن المجلس الاعلي للضرائب مع تفعيل المجلس بعد تحديد التشكيل الخاص به ويتم اقرار تشكيل المجلس الاعلي للضرائب مع قوانين الضرائب التي يتم اصداها.
- اعفاء المصانع من الضريبة العقارية والشركات التي يتجاوز عدد العمال بها عن ١٠٠ عامل.
- دراسة إمكانية إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية لأثرها السلبي على تنافسية السوق المصري وسط الأسواق العربية التي تعفي مستثمريها من هذه الضريبة مما سيستدعي الكثير من المستثمرين لفتح المزيد من الشركات الخارجية للإستفادة من الإعفاء المشار إليه ، على أن يتم الإستمرار بالدمغة المفروضة على السوق حالياً لأن متحصلاتها أعلى بكثير من المتوقع الحصول عليه من ضريبة الأرباح الرأسمالية .